الغلاف

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

# ماذا تقول الكتل بعد التوصية النيابيّة للحكومة؟ إجماع على تنفيذها وإلزام أوروبا بالقرار اللبناني

**دخل المجلس النيابي بقوة على قضية اعادة النازحين السوريين، وعقد جلسة عامة حضرتها كل الكتل النيابية، حتى المقاطعة منها للجلسات التشريعية، واصدرت توصية للحكومة من تسع نقاط اعتبرها النواب ملزمة، وخارطة طريق للسلطة التنفيذية تعتمد عليها لتنفيذ قرار الاجماع الوطني بمعالجة ملف النزوح محليا وعبر اتصالات خارجية مع الدول المعنية، بما فيها سوريا**

هي من المرات القليلة، بل النادرة، التي تجمع فيها الكتل النيابية على موضوع وطني حساس وخطير له انعكاسات سلبية على مجمل اوضاع لبنان من كل النواحي. وقد تصدى المجلس النيابي لموضوع النزوح غير الشرعي بعد زيارة رئيسة المفوضية الاوروبية فون دير لاين والرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس الى بيروت، وطرح وجود قرار اوروبي بحزمة مساعدات مالية للبنان بقيمة مليار دولار مقسطة على اربع سنوات، بعدما تفاقمت مخاطره الاقتصادية والمعيشية والصحية والبيئية والامنية والتربوية والديموغرافية.

وضع المجلس يده على الملف عبر التوصية التي سرعان ما حملها في اليوم التالي رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير الخارجية عبدالله بوحبيب الى اجتماعات القمة العربية التي عقدت في المنامة عاصمة مملكة البحرين، وطرحاها امام المجتمعين من الزعماء العرب وفي اللقاءات الثنائية التي عقداها، لاسيما في لقاء رئيس الحكومة مع الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش الذي حضر القمة، بما ان جزءا اساسيا من التوصية له علاقة بضرورة تعاون المنظمات الدولية وبخاصة المفوضية السامية العليا لشؤون اللاجئين مع لبنان، وفي لقاء الوزير بوحبيب مع وزير الخارجية السورية فيصل المقداد.

في هذا السياق، حدد عدد من النواب من ممثلي الكتل النيابية لـ"الامن العام" الخطوات التنفيذية المطلوب من الحكومة سلوكها، وفق الاسئلة التالية:

1- لماذا لم تناقش الجلسة موضوع الهبة الاوروبية وموضوع الهجرة الموسمية للبنانيين؟

2- هل اطلعتم على تفاصيل الاتفاق الذي جرى بين الحكومة والمفوضية الاوروبية؟

3- ماذا سيفعل المجلس اذا لم تنفذ الحكومة مضمون التوصية؟

4- ما المطلوب بعد التوصية النيابية لاسيما اذا استمر المجتمع الدولي في تجاهل مطالب لبنان؟

5- هل يمكن للبنان ان يعالج منفردا هذه القضية عبر الاجراءات التي اتخذتها الوزارات المعنية والبلديات لتخفيف اعداد النازحين غير الشرعيين؟

6- كيف يمكن الضغط على الدول والمنظمات الدولية الرافضة لعودتهم من اجل تحقيق مكاسب للبنان؟

7- هل من دور تنفيذي للنواب يساعد الحكومة في تحقيق التوصية عبر اتصالات او لقاءات او زيارات للدول المعنية؟

## حاصباني: لا هبة مالية ولا عرضا اوروبيا رسميا

عضو كتلة الجمهورية القوية نائب رئيس الوزراء الاسبق غسان حاصباني، قال: "ليس هناك من هبة رسمية تتطلب موافقة مجلس النواب حتى الان، وما تم الكلام عنه هو مساعدات كانت قائمة في السابق ولا شيء جديد يذكر".

حول تفاصيل العرض الذي قدمته المفوضية الاوروبية للحكومة وما رأي الكتلة به؟ اجاب: "لم نطلع على عرض المفوضية الاوروبية الذي قدمته للحكومة، وليس من الاكيد ان هناك عرضا رسميا، بل هو كلام عام عن الاستمرار في تقديم الدعم للبنان".

هل من خطوة او توجه للمجلس اذا لم تنفذ الحكومة مضمون التوصية؟ قال: "ليس للمجلس ادوات كثيرة للتصرف في الوقت الحالي، الا رفع التوصية والاسئلة للحكومة. فلا يمكنه طرح الثقة حاليا لانها لم تنل منه الثقة في الاساس وهي في حكم المستقيلة. يمكن للمجلس النيابي ان يستمر في الضغط والمطالبة، خاصة ان هناك قوى سياسية في المجلس النيابي ممثلة في الحكومة وهي تشارك في هذه المطالبة".

عن المطلوب بعد التوصية النيابية لاسيما اذا استمر المجتمع الدولي في تجاهل مطالب لبنان؟ اجاب: "المطلوب هو ان تطبق الدولة اللبنانية القانون على كل الاراضي وتثبت سيادة الدولة وسلطتها على اراضيها. اليوم، المجلس النيابي الذي يمثل الشعب بكل اطيافه، يعطي التغطية



السياسية للقوى الامنية المولجة تطبيق القانون للقيام بعملها. يمكن للبنان منفردا معالجة جزء كبير من المشكلة، لكن هناك دور ايضا للدول المانحة للنازحين والامم المتحدة لدعم هذه الخطوات، منها اعادة النظر في برامج التمويل، واعطاء الداتا كاملة للدولة اللبنانية، والنظر في مساعدة المواطنين السوريين داخل الاراضي السورية او اعادة توزيعهم على دول تقبل اللجوء".

عن سبل الضغط او التأثير على الدول والمنظمات الدولية الرافضة لعودتهم لتحقيق مطالب لبنان اعتبر انه "يجب الاستمرار في الضغط الديبلوماسي، وتطبيق القوانين على الاراضي اللبنانية، والاصرار على احترام مفوضية النازحين لاتفاقياتها مع لبنان، وضبط الحدود اللبنانية".

عضو كتلة الجمهورية القوية نائب رئيس الوزراء الاسبق غسان حاصباني.

## قبلان: جلسة مساءلة ومحاسبة في حال التلكؤ

عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قبلان قبلان.

عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قبلان قبلان اشار الى انه تمت مناقشة كل الجوانب المتعلقة بملف النزوح السوري، وقد افاد الرئيس ميقاتي انه لم يوقع اي التزام لهذه الجهة.

عن تفاصيل الهبة المالية، قال: "الهبة ليست جديدة بل هي مقررة سابقا، وكل ما في الامر هو تقريب الدفعات وتقسيطها ليس الا". حول الالية التنفيذية، اعتبر ان التوصية النيابية "غير ملزمة للحكومة رغم تعهدها بمباشرة العمل على تنفيذها من خلال التواصل مع الجهات المعنية في سوريا والمجتمع الدولي. وفي حال لم تلتزم الحكومة تنفيذ التوصية او تلكأت او فشلت سنعمل على متابعة حث الحكومة على القيام بدورها لايجاد حل مناسب من ضمن التوصية المعتمدة. فاذا لم تبادر الحكومة الى القيام بهذا الواجب، كما تمت مناقشة الموضوع امام الهيئة العامة، فستكون هناك جلسة للمناقشة والمحاسبة". ◄

# ابوالحسن: هذا المطلوب من الحكومة

امين سر كتلة اللقاء الديموقراطي النائب هادي ابوالحسن اشار الى انه "تمت مناقشة موضوع الهبة الاوروبية وعرض رئيس الحكومة رده على استفسارات النواب واقتنع النواب بالرد على ان الهبة هي دفعة لمدة اربع سنوات. اما بالنسبة الى الهجرة الموسمية، فقد اوضح رئيس الحكومة في رده خلفيات الموضوع".

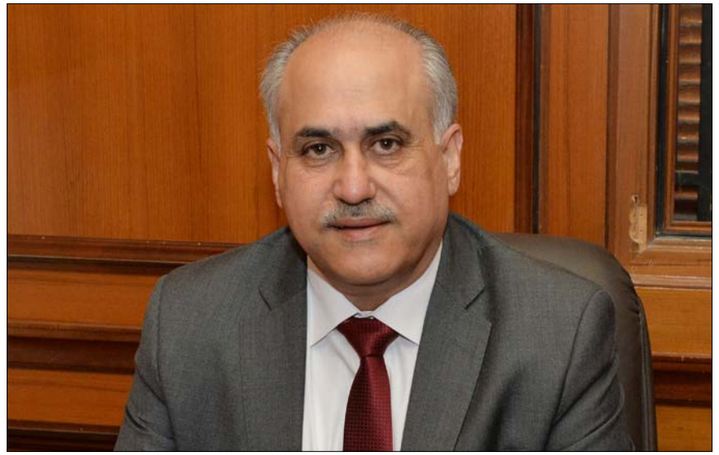

امين سر كتلة اللقاء الديموقراطي النائب هادي ابوالحسن.

في حال لم تنفذ الحكومة التوصية قال: "عندها ستعقد جلسة ثانية للمجلس ويحصل نقاش حول خطة الحكومة واين وسائل تطبيقها وما هي النتيجة؟

حول تجاوب الجهات المعنية لاسيما مفوضية اللاجئين؟ قال: "لنعد الى جوهر الموقف. نحن قلنا في مقاربتنا ضرورة الزام مفوضية اللاجئين التعاون والتنسيق مع الامن العام اللبناني استنادا الى المذكرة الموقعة بينهما وتسليم كل البيانات واجراء المسح والتصنيف، والفئة التي تشملها العودة يجب ان تعود. المطلوب ان تضع الحكومة خطة تفصيلية وان تحملها الى مؤتمر الاتحاد الاوروبي في بروكسل، وان تقوم وفق اقتراح كتلتنا بطرح الخطة على سفراء الدول المعنية وتحميل دولهم المسؤولية معنا، فدول الاتحاد الاوروبي مع الدولة السورية معنية بالعودة كما الدولة اللبنانية معنية ايضا. نقترح من ضمن الالية التنفيذية ان يقوم سفراء لبنان في العالم بطرح هذه القضية، واطلاق حملة اعلامية تواكب كل هذا التحرك للضغط بعيدا من التحريض والعنصرية ضد النازح السوري، لكن بتحميل المسؤولية لكل مَن يجب ان يتحملها ومن ضمنها البلديات وفق قرارات وتعاميم وزارة الداخلية. كذلك المطلوب ان تتواصل الحكومة مع السلطات السورية للبحث في موضوع ضبط الحدود وتحديد الاماكن الامنة في سوريا، وعلى النازح ان يختار اي بقعة في سوريا يمكن ان يكون فيها".

واوضح انه ليس هناك دور تنفيذي لمجلس النواب "بل هو دور رقابي وعرض افكار ومواقف، اما الاليات التنفيذية فهي من مسؤولية الحكومة".

# ابي رميا: لنستخدم التهويل بالهجرة الدائمة الى اوروبا

اعتبر عضو كتلة لبنان القوي سيمون ابي رميا ان الرئيس ميقاتي "شرح ان الهبة ليست مستجدة بل تكملة لمسار بدأه الاتحاد الاوروبي منذ مدة طويلة، تشمل تقديم مساعدات سنوية للبنان. اما حول الهجرة الموسمية، فان الاتحاد الاوروبي يقيّم اتفاقيات لمساعدة الدول التي تستقبل لاجئين يشكلون عبئا اقتصاديا عليها، وتوفير مقومات اقتصادية لحياة كريمة، كما يقولون عبر توفير فرص عمل موسمية في قطاعات معينة، مثل قطاف العنب في فرنسا لتصنيع النبيذ. لذلك لم تحصل مناقشات في العمق لهذين الموضوعين، بل اخذت الامور بعدا اكثر من هذين البعدين له علاقة بموضوع النزوح السوري في العمق ككل. كذلك ابلغ الرئيس ميقاتي النواب انه لم يحصل اتفاق جديد، بل كما قلنا هو امتداد مسار بدأ منذ تدفق النازحين عند بدء الحرب في سوريا عام 2011، وبالتالي لم يوقع اي اتفاق جديد".

وحول الخطوة الممكن ان يقوم بها المجلس اذا لم تنفذ الحكومة مضمون التوصية؟ قال: "بحكم الواقع الدستوري، الحكومة الحالية هي حكومة تصريف اعمال وبالتالي المجلس لا يستطيع ان يحاسب الحكومة في اي موضوع. لكن رئيس الحكومة دعا الى عقد جلسة حكومية لاقرار التوصية رسميا والتعاطي لبنانيا ومع المجتمع الدولي بناء لهذه التوصية. هذا في ذاته يعتبر تجاوبا من الحكومة مع تنفيذ التوصية".

وعن المطلوب بعد التوصية، اوضح ابي رميا انه "من الواضح ان المجتمع الدولي لا يتعاطى مع النزوح السوري من باب المصلحة اللبنانية، بل من باب المصلحة الاوروبية. لكن الايجابية الجديدة اننا بدأنا نسمع اصواتا من عدد من دول اوروبا كالدول الثمان تطلب من سائر دول الاتحاد الاعتراف ان هناك مناطق آمنة في سوريا ويجب اعادة النازحين اليها، وهذه طبعا بداية ايجابية. اضافة الى تحرك قبرص واليونان ودول اخرى تتعلق بعدم قدرة لبنان على ضبط حدوده البحرية، وبالتالي يجب ان يعود النازحون الى سوريا حتى لا ينفتح باب الهجرة غير الشرعية الى اوروبا. على لبنان حتما مسؤولية اساسية في ملف العودة، فهو الوحيد القادر على معالجة الموضوع عبر تطبيق القوانين، بدءا من العمالة غير الشرعية والوجود غير الشرعي. كذلك على لبنان ان يلعب دوره ويتعاطى مع الموضوع بارادة صلبة ويرد المخالفين الى سوريا، اضافة الى اقفال المعابر غير الشرعية وهذه مسؤولية وطنية لا يجب ان نهرب منها ونرميها على المجتمع الدولي. لدى لبنان الامكانات من خلال الجيش والاجهزة الامنية والادارية والبلديات للتخفيف من الوجود السوري من خلال تطبيق القوانين".

حول سبل التعاطي مع المنظمات الدولية التي تتجاوز القوانين والسيادة اللبنانية، قال: "حتما هناك منظمات دولية وغير دولية تتعاطى مع هذا الملف من باب المصلحة الخاصة بها، لاسيما من الباب المالي لتستفيد من دول معينة تحت شعار مساعدة النازحين لعيش حياة كريمة. لذلك يجب ان الضغط يتوجه الى دول الغرب للتعاطي مع هذا الملف وفق المصلحة اللبنانية لشرح خطورة هذا القرار على مصلحة لبنان. والا على لبنان ان يتعاطى مع الدول الاوروبية من باب التهويل بأن موضوع النزوح لن يبقى عبئا على لبنان بل يمكن ان يتحول عبئا على هذه الدول بسبب الهجرة الدائمة من لبنان اليها. هذا اسلوب من اساليب الضغط التي يمكن او يجب استعماله في وجه المجتمع الدولي ليأخذ في الاعتبار مطالب لبنان".

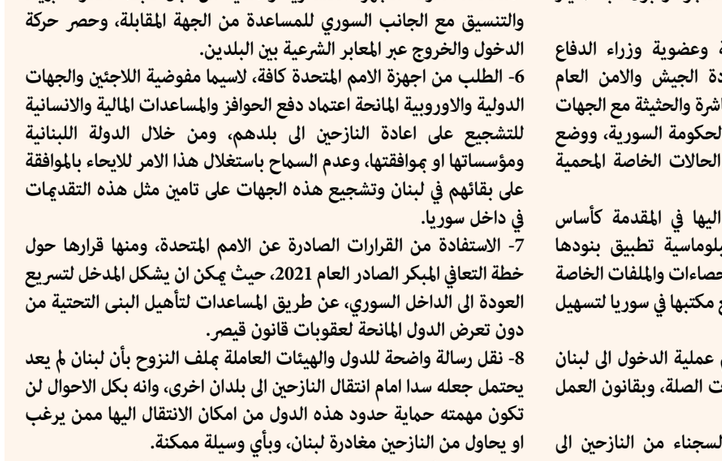

عضو كتلة لبنان القوي سيمون ابي رميا.

## التوصية النيابية

**في ختام الجلسة النيابية المخصصة للبحث في ملف اللجوء وقبول هبة المليار يورو، اقر مجلس النواب توصية من 9 نقاط:**

**1- تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة وعضوية وزراء الدفاع والداخلية والمهجرين والشؤون الاجتماعية وقيادة الجيش والامن العام والامن الداخلي وامن الدولة، للتواصل والمتابعة المباشرة والحثيثة مع الجهات الدولية والاقليمية والهيئات المختلفة، لاسيما مع الحكومة السورية، ووضع برنامج زمني وتفصيلي لاعادة النازحين، باستثناء الحالات الخاصة المحمية بالقوانين اللبنانية والتي تحددها اللجنة.**

**2- تأكيد التزام لبنان مضمون الاتفاقية المشار اليها في المقدمة كأساس للمعالجة والزام مفوضية اللاجئين الوسائل الديبلوماسية تطبيق بنودها كاملة، واتخاذ الاجراءات اللازمة للتنفيذ وتقديم الاحصاءات والملفات الخاصة بالنازحين الموجودة لديها، والطلب منها التنسيق مع مكتبها في سوريا لتسهيل عملية اعادتهم الى بلدهم.**

**3- التزام واضح تطبيق القوانين النافذة التي تنظم عملية الدخول الى لبنان والاقامة فيه والخروج منه، والمراسيم التطبيقية ذات الصلة، وبقانون العمل اللبناني والقوانين الضريبية والرسوم البلدية وغيرها.**

**4- القيام بالاجراءات القانونية اللازمة لتسليم السجناء من النازحين الى السلطات السورية، وفق القوانين والاصول المرعية.**

**5- دعوة المجتمع الدولي والهيئات المانحة الى مساعدة الحكومة على تخصيص الامكانات اللازمة للاجهزة العسكرية والامنية من اجل ضبط الحدود البرية، والتنسيق مع الجانب السوري للمساعدة من الجهة المقابلة، وحصر حركة الدخول والخروج عبر المعابر الشرعية بين البلدين.**

**6- الطلب من اجهزة الامم المتحدة كافة، لاسيما مفوضية اللاجئين والجهات الدولية والاوروبية المانحة اعتماد دفع الحوافز والمساعدات المالية والانسانية للتشجيع على اعادة النازحين الى بلدهم، ومن خلال الدولة اللبنانية ومؤسساتها او بموافقتها، وعدم السماح باستغلال هذا الامر للايحاء بالموافقة على بقائهم في لبنان وتشجيع هذه الجهات على تامين مثل هذه التقديمات في داخل سوريا.**

**7- الاستفادة من القرارات الصادرة عن الامم المتحدة، ومنها قرارها حول خطة التعافي المبكر الصادر العام 2021، حيث يمكن ان يشكل المدخل لتسريع العودة الى الداخل السوري، عن طريق المساعدات لتأهيل البنى التحتية من دون تعرض الدول المانحة لعقوبات قانون قيصر.**

**8- نقل رسالة واضحة للدول والهيئات العاملة بملف النزوح بأن لبنان لم يعد يحتمل جعله سدا امام انتقال النازحين الى بلدان اخرى، وانه بكل الاحوال لن تكون مهمته حماية حدود هذه الدول من امكان الانتقال اليها ممن يرغب او يحاول من النازحين مغادرة لبنان، وبأي وسيلة ممكنة.**

**9- التزام الحكومة بهذه التوصية وتقديم تقرير كل ثلاثة اشهر للمجلس النيابي حول مراحل تنفيذ ما تضمنته.**